

Distr.: General
3 August 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ٧٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين
التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٣/٧٠، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. ويتضمن التقرير، الذي يغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى آب/أغسطس ٢٠١٧، معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتعاون بين تلك المؤسسات والمنظمة الدولية لحقوق الإنسان، والدعم الذي تقدمه المفوضية إلى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشبكات الإقليمية المعنية.

* A/72/150.

** ينبغي أن تفسر جميع الإشارات الواردة في هذا التقرير بشأن كوسوفو، سواء أكانت تشير إلى الإقليم أم إلى المؤسسات أو إلى السكان، في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) ودون المساس بمركز كوسوفو.



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - الدعم الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
٤	ألف - الخدمات الاستشارية
١٠	باء - دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية
١١	جيم - المساهمات في المبادرات الدولية الداعمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
١٢	ثالثا - الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
١٣	رابعا - التعاون بين آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
١٣	ألف - مجلس حقوق الإنسان
١٤	باء - هيئات معاهدات الأمم المتحدة
١٥	جيم - آليات وعمليات الأمم المتحدة الأخرى
١٥	خامسا - التوصيات
١٥	ألف - التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء
١٦	باء - التوصيات الموجهة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

المرفقات

١٧	الأول - البيانات المقدمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان (في الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وحزيران/يونيه ٢٠١٧)
٢٢	الثاني - مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدورتين الثانية والثالثة للاستعراض الدوري الشامل (٢٠١٦-٢٠١٧)
٢٤	الثالث - مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمل هيئات المعاهدات (أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ - آب/أغسطس ٢٠١٧)

أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢٨ من قرار الجمعية العامة ١٦٣/٧٠ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار.
- ٢ - ويوجز التقرير الأنشطة المنفذة منذ التقرير الأخير للأمين العام المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/33/33) والذي يغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى آب/أغسطس ٢٠١٧.
- ٣ - وقد أشارت الجمعية العامة، في القرار ١٦٣/٧٠، إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، واللذين أُعيد فيهما تأكيد الدور المهم والبتاء الذي تقوم به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبخاصة بصفتها الاستشارية لدى السلطات المختصة، ودورها في منع انتهاكات حقوق الإنسان والانتصاف من مرتكبي هذه الانتهاكات وفي نشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان وفي التثقيف في مجال حقوق الإنسان.
- ٤ - ومن الناحية العملية، تضطلع العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدور هام في منع نشوب النزاعات وفي الإنذار المبكر، بوسائل منها رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك مؤسسات كثيرة في كفالة ارتكاز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى حقوق الإنسان.
- ٥ - وأقرت الجمعية العامة أيضاً بالدور الهام الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (المفوضية) في المساعدة على إنشاء مؤسسات وطنية مستقلة وفعالة لحقوق الإنسان، مسترشدة بالمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس). وشجعت الجمعية جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية على العمل مع الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية من أجل وضع مشاريع في مجال الحكم الرشيد وسيادة القانون، ورحبت في هذا الصدد بالجهود التي يبذلها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لإقامة شراكات دعماً للمؤسسات الوطنية، بما في ذلك الشراكة الثلاثية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) والمفوضية والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- ٦ - وفي الفقرة ١١ من القرار ١٦٣/٧٠، أكدت الجمعية العامة ضرورة ألا تواجه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأعضاء وموظفو كل منها أي شكل من أشكال الانتقام أو التخويف، بما في ذلك الضغط السياسي أو التخويف البدني أو المضايقة أو القيود التي تفرض على الميزانية دون مبرر، نتيجة الأنشطة المضطلع بها وفقاً لولاية كل منها، بما في ذلك عند تناول كل حالة من الحالات أو عند الإبلاغ عن انتهاكات جسيمة أو منهجية لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أهابت الجمعية العامة في قرارها ١٦٣/٧٠ بالدول أن تحقق بصورة فورية وشاملة في أي قضايا تتعلق بادعاءات بحدوث أعمال انتقام أو تخويف ضد أعضاء وموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو ضد الأفراد الذين يتعاونون أو يسعون إلى التعاون معهم.
- ٧ - وحثت الجمعية العامة الأمين العام على مواصلة إيلاء أولوية عليا للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة في إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها.

ثانياً - الدعم الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ألف - الخدمات الاستشارية

٨ - يشكل قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية والمجتمع المدني مركز التنسيق داخل المفوضية لتنسيق الأنشطة الرامية إلى إنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتقوم المفوضية، هي والجهات التابعة لها الموجودة في الميدان وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما البرنامج الإنمائي، والشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بمساعدة الحكومات على إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان و/أو بالمساهمة في بناء قدرات هذه المؤسسات. وفي هذا السياق، تعمل المفوضية عن كثب مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.

٩ - وتزود المفوضية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من أصحاب المصلحة بالمساعدة التقنية والقانونية، ولا سيما فيما يتعلق بالأطر الدستورية والتشريعية المتصلة بإنشاء المؤسسات وطبيعتها ومهامها وصلاحياتها ومسؤولياتها. كما تنفذ وتدعم تحقيقات مقارنة ومشاريع للتعاون التقني وبعثات لقياس الاحتياجات وتقييمها من أجل إنشاء وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الاضطلاع بولايتها على نحو فعال.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، قدمت المفوضية المشورة و/أو المساعدة بشأن تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وأفغانستان، واندونيسيا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وأيرلندا، والبحرين، وباربادوس، وبلغاريا، وبنما، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وتشاد، وتوغو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزمبابوي، وساموا، والسلفادور، وسلوفاكيا، والسنغال، وسوازيلند، وشيلي، وصربيا، والصومال، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغواتيمالا، وغينيا، والفلبين، وفيجي، وقرغيزستان، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، وكينيا، وليبيريا، وليبيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وميانمار، ونيكاراغوا، وهاتي، والهند، وهندوراس، ودولة فلسطين وكوسوفو.

١١ - وقدمت المفوضية أيضا المساعدة إلى الأنشطة الرامية إلى إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة، وأيسلندا، وبابوا غينيا الجديدة، وبنن، وبوتسوانا، وتركمانستان، وتشاد، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وسانت كيتس ونيفس، وسوازيلند، وسورينام، وسيشيل، وغامبيا، وغينيا، وفانواتو، والكويت، وناورو.

١٢ - وفي بعض الحالات، كانت هذه المساعدة تقدّم بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وشركاء آخرين.

١ - أفريقيا

١٣ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصلت المكاتب الإقليمية للمفوضية لوسط أفريقيا وشرقها وجنوبها وغربها، والمكاتب القطرية للمفوضية في أوغندا وبوروندي وغينيا، ومستشارو حقوق الإنسان لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في تشاد، ورواندا، وسيراليون، وكينيا، ومدغشقر، وملاوي، وموزامبيق، والنيجر، ونيجيريا، وعناصر حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان (في دارفور)، والصومال، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وليبيريا، ومالي، بالتشاور مع قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية والمجتمع المدني التابع للمفوضية، تقديم المشورة والمساعدة في إنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

المشورة التشريعية

١٤ - قدمت المفوضية، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، المشورة بشأن مشروع القانون المتعلق بإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في سوازيلند وسيشيل وغامبيا.

بناء القدرات

١٥ - في بوروندي، قدمت المفوضية الدعم والمساعدة إلى اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان لإنشاء مكاتب إقليمية وتعيين الموظفين وشراء المعدات.

١٦ - وفي غينيا، قدمت المفوضية المشورة إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن صياغة تقريرها السنوي لعام ٢٠١٦. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، أجرت المفوضية تدريباً لأعضاء تلك اللجنة بشأن رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والعدالة الانتقالية.

١٧ - وفي كينيا، تقدم المفوضية والبرنامج الإنمائي، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الدعم للجنة الوطنية لحقوق الإنسان لنشر مراقبين لحقوق الإنسان من أجل العملية الانتخابية. ونظمت المفوضية ثلاث دورات تدريبية متخصصة بشأن رصد حقوق الإنسان في سياق الانتخابات. ودرست أيضاً الموظفين على وضع واستخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وما يتصل بها من تصنيف للبيانات وقياس.

١٨ - وفي ليبيريا، نظمت المفوضية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ دورات تدريبية لموظفي اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بشأن إدارة قواعد البيانات ورصد حقوق الإنسان. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، دعمت المفوضية إنشاء قاعدة بيانات لمعالجة الشكاوى وقدمت الخبرة اللازمة لوضع خطة استراتيجية مدتها خمس سنوات.

١٩ - وفي مدغشقر، قدمت المفوضية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ الدعم التقني في صياغة الميزانية إلى اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. ونظمت أيضاً ثماني حلقات عمل لبناء قدرات اللجنة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٢٠ - وفي أيار/مايو ٢٠١٧، اشتركت المفوضية وشعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والبرنامج الإنمائي في تنظيم حلقة عمل بشأن مبادئ باريس للجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان. ودعمت المفوضية مشاركة اثنين من الخبراء من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في زمبابوي وشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان في حلقة العمل.

٢١ - وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى آذار/مارس ٢٠١٧، دعمت المفوضية والبرنامج الإنمائي تواصل لجنة حقوق الإنسان الأوغندية مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة. وواصلت المفوضية أيضا دعم اللجنة في إنشاء قاعدة بيانات لتقييم توصيات الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

٢ - الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصل مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية ومكتبها الإقليمي لأمريكا الوسطى والمكاتب القطرية في بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وغواتيمالا، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس، ومستشارو حقوق الإنسان لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في باراغواي، وبربادوس، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وعنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، تقديم المشورة والمساعدة في تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالتشاور مع قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية والمجتمع المدني التابع للمفوضية.

المشورة التشريعية

٢٣ - قدمت المفوضية مشورة تشريعية وتقنية إلى جامايكا وسانت كيتس ونيفيس بهدف إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تتماشى مع مبادئ باريس.

بناء القدرات

٢٤ - في حزيران/يونيه ٢٠١٧، قدمت المفوضية الدعم التقني والفني إلى مكتب أمين المظالم في كوستاريكا لعقد حلقة دراسية على شبكة الإنترنت بين المجموعات الرائدة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية.

٢٥ - وفي غواتيمالا، ترصد المفوضية عملية اختيار المدعي العام الجديد لحقوق الإنسان منذ نيسان/أبريل ٢٠١٧ وتقديم المساعدة التقنية لوضع مجموعة جديدة من معايير الاختيار. وعززت المفوضية أيضا قدرة مكتب المدعي العام على تلقي وتحليل وتوثيق حالات انتهاكات حقوق الإنسان.

٢٦ - وفي هايتي، قدمت المفوضية الدعم إلى مكتب أمين المظالم لإنشاء مكتبين إقليميين. ودعمت أيضا مشاركة أمين المظالم ومدير وحدة الحماية في الاستعراض الدوري الشامل لهايتي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وفي الاجتماع السنوي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٧.

٢٧ - وفي هندوراس، أجرت المفوضية والبرنامج الإنمائي تقييما لقدرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وفي شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٧، نظمت المفوضية دورات تدريبية للجنة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتباع نهج في التنمية يركز على حقوق الإنسان. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧ أيضا، يسرت المفوضية والبرنامج الإنمائي عقد حلقة عمل للتخطيط الاستراتيجي لدعم الصياغة الاستيعابية لخطة لتنمية القدرات المؤسسية ذات نتائج ومؤشرات محددة لتنفيذ التوصيات.

٢٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، قدمت المفوضية الدعم إلى مكتب أمين المظالم في بنما لتنظيم حلقة دراسية بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

٣ - آسيا والمحيط الهادئ

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصل مكتب المفوضية الإقليمي لجنوب شرق آسيا ومكتبها الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ ومستشارو حقوق الإنسان لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في بابوا غينيا الجديدة، وبنغلاديش، وتيمور - ليشتي، وسري لانكا، والفلبين، وعنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تقديم المشورة والمساعدة لإنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالتشاور مع قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية والمجتمع المدني التابع للمفوضية.

المشورة التشريعية

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، قدمت المفوضية مشورة تشريعية وتقنية إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إندونيسيا وفيجي والهند.

٣١ - وقدمت المفوضية أيضا مشورة تشريعية وتقنية إلى فانواتو وناورو من أجل إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تتماشى مع مبادئ باريس.

بناء القدرات

٣٢ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، قدمت المفوضية الدعم التقني إلى اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان لزيادة تأمين قواعد بياناتها من أجل حماية المعلومات الحساسة. ودعمت المفوضية أيضا إنشاء لجنة للدعوة (تتألف من أعضاء في اللجنة المستقلة ووحدة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (وهي جزء من المفوضية) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج دعم قطاع العدالة في أفغانستان) لمكافحة الرق الجنسي للصبية (باشا بازي).

٣٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، نظمت المفوضية في تيمور - ليشتي دورات تدريبية لمكتب أمين المظالم بشأن الاستعراض الدوري الشامل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نظمت المفوضية دورة تدريبية بشأن رصد حقوق الإنسان وتنفيذ مبادئ الحكم الرشيد خلال العملية الانتخابية. وقدمت المفوضية أيضا الدعم إلى أمين المظالم لإجراء دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لضباط الشرطة ووضع برنامج شامل لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان للجيش.

٤ - أوروبا وآسيا الوسطى

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصل مكتب المفوضية الإقليمي لأوروبا ومكتبها الإقليمي لآسيا الوسطى، ومستشارو حقوق الإنسان في جنوب القوقاز، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وصربيا، ومكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، والمشروع المشترك بين المفوضية والاتحاد الروسي، والفريق العامل في جمهورية مولدوفا بقيادة موظف وطني لحقوق الإنسان، فضلا عن بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، تقديم المشورة والمساعدة لإنشاء و/أو تعزيز مؤسسات معنية بحقوق الإنسان، بالتشاور مع قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية والمجتمع المدني التابع للمفوضية.

المشورة التشريعية

- ٣٥ - في آذار/مارس ٢٠١٧، قدمت المفوضية ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المشورة إلى أمين المظالم في بلغاريا لتعديل قانون الترخيص بإنشاء مؤسسة حقوق الإنسان تمثيا مع مبادئ باريس.
- ٣٦ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قدمت المفوضية ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المشورة بشأن مشروع القانون المتعلق بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في أيسلندا.
- ٣٧ - وفي عام ٢٠١٧، قدمت المفوضية المشورة بشأن مشاريع التعديلات المدخلة على قانون الترخيص بإنشاء مكتب أمين المظالم في كل من فيرغيزستان وطاجيكستان، فضلا عن قانون الآلية الوقائية الوطنية في كازاخستان.
- ٣٨ - وقدمت المفوضية والبرنامج الإنمائي الدعم التقني لتركمانستان فيما يتعلق بالقانون الجديد المتعلق بأمين المظالم الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي ١١ أيار/مايو ٢٠١٧، دعم البرنامج الإنمائي والمفوضية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تنظيم اجتماع مائدة مستديرة في عشق أباد لمناقشة تنفيذ القانون.
- ٣٩ - وقدمت المفوضية أيضا المشورة التشريعية والتقنية إلى المركز الوطني لحقوق الإنسان في أوزبكستان.

بناء القدرات

- ٤٠ - في نيسان/أبريل ٢٠١٧، دعمت المفوضية حلقة عمل بشأن الهجرة ومكافحة الإرهاب نظمها أمين المظالم في كرواتيا.
- ٤١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، نظمت المفوضية دورات تدريبية بشأن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لأمين المظالم في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا. كما دعمت ترجمة تقارير الآلية الوقائية الوطنية إلى اللغة الإنكليزية ونشرها.
- ٤٢ - وفي كازاخستان، قامت المفوضية إلى بالدعوة إلى تعزيز مكتب مفوض حقوق الإنسان، مما أدى إلى إدخال تعديلات دستورية على قانون الترخيص بإنشائه في آذار/مارس ٢٠١٧. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٧، نظمت المفوضية دورتين تدريبيتين بشأن معايير الزيارات الوقائية للأعضاء المعينين الجدد في الآلية الوقائية الوطنية. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، دعمت المفوضية أمين المظالم في إصدار التقرير السنوي عن أنشطته.
- ٤٣ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، قدمت المفوضية المشورة التقنية إلى أمين المظالم في فيرغيزستان بشأن التقرير السنوي لأمين المظالم لعام ٢٠١٦. وساعدت أيضا أمين المظالم على وضع منهجية لتيسير جمع المعلومات الواردة من المكاتب الإقليمية وتنظيمها.
- ٤٤ - وفي جمهورية مولدوفا، شاركت المفوضية والبرنامج الإنمائي وأمين المظالم في جمهورية مولدوفا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في تنظيم حلقة عمل بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض الدوري الشامل. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، عقدت المفوضية حلقة عمل بشأن حقوق الأقليات لممثلي

أمين المظالم ومجلس المساواة والمحكمة الدستورية لمناقشة التوصيات التي صاغتها المقررة الخاصة المعنية بمسائل الأقليات عقب زيارتها إلى البلد في حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٤٥ - وفي الاتحاد الروسي، يسرت المفوضية، في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٧، تنظيم حلقة عمل لمفوض حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي وأمناء المظالم الإقليميين بشأن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وتعزيز المساواة ومكافحة التمييز، فضلا عن اجتماع مائدة مستديرة بشأن تهيئة بيئة خالية من التمييز في كرة القدم. وأنشأت المفوضية أيضا موقعا شبكيا يقدم معلومات عن أساليب عمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعن ممارسات هيئات المعاهدات.

٤٦ - وفي طاجيكستان، قدمت المفوضية الدعم إلى الآلية الوقائية الوطنية قبل وبعد زيارتها إلى أماكن الاحتجاز. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نظمت المفوضية دورة تدريبية بشأن تقديم التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

٤٧ - وفي أيار/مايو ٢٠١٧، نظمت المفوضية، بالاشتراك مع برلمان تركمانستان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والبرنامج الإنمائي واليونيسيف، مناقشة مائدة مستديرة بشأن أفضل الممارسات الدولية والمبادئ التوجيهية لإنشاء مكتب أمين مظالم في تركمانستان.

٤٨ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قدمت المفوضية المشورة إلى لجنة المملكة المتحدة للمساواة وحقوق الإنسان بشأن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في التصنيف وجمع البيانات.

٥ - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٤٩ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصل مكتب المفوضية الإقليمي للشرق الأوسط ومكتبها الإقليمي لشمال أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، ومكاتب المفوضية في تونس وموريتانيا واليمن ودولة فلسطين وعنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقديم المشورة والمساعدة لإنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالتشاور مع قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية والمجتمع المدني التابع للمفوضية.

المشورة التشريعية

٥٠ - قدمت المفوضية المشورة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مصر لتعديل قانون تأسيسه وفقا لمبادئ باريس. وقدمت المشورة التشريعية أيضا إلى اللجنة العمانية لحقوق الإنسان، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا.

بناء القدرات

٥١ - في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٧، أجرت المفوضية والبرنامج الإنمائي ومحفل آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة العمانية لحقوق الإنسان، بناء على طلب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين، تقييما لقدرات المؤسسة.

٥٢ - وفي جيبوتي، اضطلعت المفوضية والبرنامج الإنمائي ببعثة استطلاعية في آذار/مارس ٢٠١٧، مما أدى إلى وضع خطة تنفيذ برنامجية تبين الأنشطة الاستراتيجية بغية طلب الاعتماد من التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٥٣ - وقدمت مفوضية حقوق الإنسان إلى المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان في العراق سبع دورات تدريبية، فضلا عن الدعم التقني واللوجستي من خلال تجديد وإعادة تأهيل مقرها ومكاتبها الإقليمية. وقدمت المفوضية أيضا مساعدة تقنية لعملية اختيار أعضاء جدد في المفوضية العليا من خلال تلقي الطلبات وتقديمها. وقدمت المشورة التقنية إلى أمانة المفوضية العليا بشأن كيفية الحفاظ على السرية والحياد والشفافية أثناء عملية الاختيار.

٥٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، شاركت المفوضية في رعاية حدث مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التصدي لتغير المناخ، وذلك قبل انعقاد المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٥٥ - وواصلت المفوضية تقديم المساعدة إلى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بدولة فلسطين في رصد تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي دخلت دولة فلسطين طرفاً فيها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نظمت المفوضية دورة تدريبية لموظفي الهيئة بشأن رصد تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، نظمت المفوضية، بالتعاون مع المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، دورتين تدريبيتين لموظفي الهيئة بشأن التواصل مع هيئات معاهدات الأمم المتحدة، وسهلت مشاركة الهيئة في إحدى دورات لجنة حقوق الطفل. ونظمت المفوضية أيضا حلقة عمل بشأن استخدام المؤشرات واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في التعامل مع البيانات لدى قياس وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٥٦ - وفي تونس، قدمت المفوضية الدعم إلى الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في تنظيم حلقة عمل لتيسير التعاون بين الهيئة والحكومة، وقد عقدت الحلقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وقدمت المفوضية المشورة التقنية عن طريق إعداد جدول الأعمال وتحديد المشاركين المحتملين المناسبين وتيسير تقديم عرض بشأن ممارسة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في معالجة الشكاوى وبشأن المهام شبه القضائية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وأعدت المفوضية التقرير النهائي لحلقة العمل الذي يتضمن مجموعة من التوصيات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أجرت المفوضية تقييما لقدرات الهيئة العليا، ونظمت في شباط/فبراير ٢٠١٧ حلقة عمل بشأن صياغة التقارير لموظفيها.

باء - دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية

١ - أفريقيا

٥٧ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عقدت المفوضية والمنظمة الدولية للفرنكوفونية حلقة عمل ضمت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في توغو وكينيا ومدغشقر لتبادل أفضل الممارسات.

٢ - الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٥٨ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ونيسان/أبريل ٢٠١٧، قدم مكتب المفوضية الإقليمية لأمريكا الوسطى ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم إلى الدورات الاستثنائية لمجلس أمريكا الوسطى لوكلاء حقوق الإنسان بشأن احتياجات حماية المهاجرين والمشردين والمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة.

٣ - أوروبا وآسيا الوسطى

٥٩ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نظم مكتب المفوضية الإقليمية لآسيا الوسطى والبرنامج الإنمائي مشاورات إقليمية في اسطنبول، تركيا، للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا الوسطى، من أجل إقامة شراكات وتعزيز دعم الأقران وتبادل الخبرات.

٦٠ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، شاركت المفوضية في اجتماع للجنة الاستشارية للشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٦١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، شاركت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أوزبكستان وتركمانستان، وقيرغيزستان وكازاخستان في حلقة عمل نظمها محفل آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووفرت لها المفوضية الخبرة التقنية.

٤ - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٦٢ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، نظمت المفوضية في مسقط حلقة عمل لبناء قدرات المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان بشأن رصد خطاب الكراهية.

٦٣ - وفي عمان، قدمت المفوضية والبرنامج الإنمائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الدعم لتنظيم حلقة عمل بشأن أهداف التنمية المستدامة للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان.

جيم - المساهمات في المبادرات الدولية الداعمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١ - التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٦٤ - تنص المادة ٦ من النظام الأساسي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أن تعقد اجتماعاته العامة واجتماعات مكتبه واجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد ومؤتمراته الدولية برعاية مفوضية حقوق الإنسان وبالتعاون معها. ولهذا، قدمت المفوضية الدعم الفني وخدمات الأمانة إلى الاجتماع العام للتحالف العالمي في آذار/مارس ٢٠١٧ والاجتماعي مكتبه اللذين عقدا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧.

٢ - اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد

٦٥ - تقدم المفوضية الدعم الفني والمشورة التقنية وخدمات الأمانة إلى اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، اجتمعت اللجنة الفرعية مرتين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧، واستعرضت

٢٨ مؤسسة، وأسفر الاستعراض عن إعادة اعتماد ٢٣ مؤسسة، واعتماد ٤ مؤسسات جديدة، واستعراض خاص واحد.

٦٦ - وقد ذكر الأمين العام في تقاريره التي يقدمها كل سنتين إلى مجلس حقوق الإنسان عن الأنشطة التي يضطلع بها التحالف العالمي في اعتماد المؤسسات الوطنية الممتثلة لمبادئ باريس (A/HRC/33/34)، الفقرة ٣١، و (A/HRC/27/40، الفقرة ٢٦) بأن وجود المفوضية في جميع اجتماعات اللجنة الفرعية كان مفيدا في إثبات امتثال عملية الاعتماد للنظام الداخلي المعمول به وأسهم في شفافتها ونزاهتها ودقتها.

٣ - برنامج الزمالات لموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٦٧ - تحتفظ المفوضية ببرنامج زمالات لموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف". وقد صمم البرنامج، الذي بدأ في عام ٢٠٠٨، بهدف تزويد الزملاء بمعلومات عن المنظومة الدولية لحقوق الإنسان وحمايتها. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، شارك في البرنامج زملاء من مؤسسات حقوق الإنسان في أفغانستان، وألبانيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وقطر، ونيجيريا، والهند.

ثالثا - الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٦٨ - دخلت مفوضية حقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في شراكة استراتيجية ثلاثية الأطراف في عام ٢٠١١ لدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. ويسهم كل شريك، تمشيا مع ولايته، بخبرته الخاصة في الشراكة دعما للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، وقَّعت قيادات الشركاء الثلاثة رسالة نوايا تضيي الطابع الرسمي على التزامها بتعزيز تعاونها. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، واصل الشركاء، خلال اجتماع ثلاثي الأطراف لاستعراض الشراكة، مناقشة مجالات الأولوية الاستراتيجية والعمل الاستراتيجي، فضلا عن شكل عملية المضي قدما في توسيع نطاق شراكتهم.

٦٩ - وفي أفريقيا، دعم البرنامج الإنمائي ومنظمة القانون الدولي للتنمية اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان لوضع دليل بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان لفائدة مقرري السياسات على مستوى المقاطعات. ودعم البرنامج الإنمائي أيضا لجنة حقوق الإنسان في سيراليون لتفقد مرافق الاحتجاز لتقييم ظروف المحتجزين. وفي السودان، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لإنشاء نظام آلي يستخدمه الأشخاص لتقديم الشكاوى عبر الإنترنت، وقد بدأ استخدام النظام في تموز/يوليه ٢٠١٧. وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس ٢٠١٧، قدم البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع المفوضية، الدعم للجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان لإيفاد ٨٤ مراقبا لحقوق الإنسان إلى ٢٨ مقاطعة لتسجيل انتهاكات حقوق الإنسان طوال الدورة الانتخابية.

٧٠ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، نظم البرنامج الإنمائي ومحفل آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ثلاثة برامج تثقيفية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة بشأن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وفي شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠١٧. ونظماً في نيسان/أبريل ٢٠١٧ مؤتمراً عالمياً حول مبادئ يوغياكارتا بشأن تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالميل الجنسي والهوية الجنسية مع ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وحزيران/يونيه ٢٠١٧، دعم البرنامج الإنمائي مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إندونيسيا وتايلند والفلبين وماليزيا في المؤتمرات المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وفي نيبال، يسر البرنامج الإنمائي التعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للدليل، واللجنة الوطنية لشؤون المرأة، لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

٧١ - وفي أوكرانيا، دعم البرنامج الإنمائي توسيع مكتب أمين المظالم ليشمل ٢٤ منطقة أوكرانية.

٧٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، استضاف البرنامج الإنمائي في اسطنبول بتركيا، بالشراكة مع التحالف العالمي والشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مشاوراً لأوروبا ورابطة الدول المستقلة والدول العربية بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

رابعاً - التعاون بين آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٧٣ - في الفترة المشمولة بالاستعراض، قدمت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشبكتها العالمية والإقليمية إسهامات هامة في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان استناداً إلى تجاربها وممارساتها الجيدة على الصعيد المحلي، ولا سيما فيما يتعلق بأشد الفئات تعرضاً للتهميش والاستضعاف.

٧٤ - في الوقت نفسه، ساعدت مؤسسات وطنية عديدة معنية بحقوق الإنسان في ضمان التنفيذ المحلي للاستراتيجيات والسياسات التي أوصت بها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقامت، بوصفها هيئات مستقلة مكلفة بتقديم المشورة إلى السلطات، بربط التوصيات الصادرة عن المنظومة الدولية لحقوق الإنسان بمقرري السياسات، وخاصة الحكومات والبرلمانات. وبالإضافة إلى ذلك، عمل العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً كجسر بين الدولة والمجتمع المدني، مما عزز مشاركة الجميع في صياغة السياسات وتنفيذ التوصيات الصادرة عن المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

ألف - مجلس حقوق الإنسان

٧٥ - واصلت المفوضية، بالتنسيق مع التحالف العالمي، دعم تواصل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته.

٧٦ - وتمشيا مع النظام الداخلي لمجلس حقوق الإنسان، الذي يتيح مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممثلة لمبادئ باريس، قدمت مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان بيانات ووثائق خطية، وشاركت في المناقشات العامة، ونظمت أنشطة موازية وتفاعلت مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة تحت بنود محددة من جدول الأعمال.

٧٧ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، قدمت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتحالف العالمي ١٩ بياناً خطياً و ٤٢ بياناً شفويًا (منها ١١ بياناً مسجلاً بالفيديو) (انظر المرفق الأول).

الاستعراض الدوري الشامل

٧٨ - خلال الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، كان إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس بين أكثر التوصيات المقدمة إلى الدول الأعضاء.

٧٩ - وخلال الاجتماع السادس والعشرين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قدمت خمس مؤسسات وطنية معنية بحقوق الإنسان من الفئة "ألف" معلومات من أجل التقرير الذي يلخص المعلومات الواردة من أصحاب المصلحة، وقدمت تسع من هذه المؤسسات معلومات من أجل التقرير الموجز للمعلومات الواردة من أصحاب المصلحة خلال الاجتماع السابع والعشرين للفريق العامل، في أيار/مايو ٢٠١٧ (انظر المرفق الثاني). وقدمت واحدة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة "باء" معلومات من أجل التقرير الذي يضم معلومات واردة من أصحاب المصلحة.

٨٠ - وتلقت غالبية الدول الأربع عشرة التي استعرضت في هذه الاجتماعات توصيات لإنشاء أو تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتكون متوافقة تماماً مع مبادئ باريس.

باء - هيئات معاهدات الأمم المتحدة

٨١ - واصلت المفوضية دعم مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دورات هيئات معاهدات الأمم المتحدة. وأجرت أمانات هيئات المعاهدات ومفوضية حقوق الإنسان وممثل التحالف العالمي في جنيف اتصالات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قبل كل دورة لتشجيعها على تقديم معلومات مكتوبة أو شفوية و/أو حضور الدورات. كما أعد قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية والمجتمع المدني التابع للمفوضية مذكرات إحاطة بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للعرض على هيئات المعاهدات وعمم التوصيات والملاحظات الختامية ذات الصلة على المؤسسات المعنية.

٨٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت هيئات المعاهدات ١٥٧ دولة طرفاً، كان لدى ١٢٤ منها مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان. ومن تلك المؤسسات، تواصلت ١١٧ مؤسسة مع هيئات المعاهدات من خلال تقديم تقارير أو تقديم إحاطات قبل الاستعراض أو حضور الدورات (انظر المرفق الثالث).

٨٣ - وزودت هيئات المعاهدات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمذكرات معلومات كما زودتها بالمشورة والأدوات اللازمة لتسهيل مشاركتها الفعالة ودعت ممثلي هذه المؤسسات إلى حضور اجتماعاتها.

٨٤ - في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٦، اعتمدت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مبادئ توجيهية بشأن أطر المراقبة المستقلة ومشاركتها في أعمال اللجنة (CRPD/C/1/Rev.1، المرفق). وشجعت المبادئ التوجيهية الدول الأطراف على تعيين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أطراً للرصد وتزويدها بموارد إضافية وكافية من موارد الميزانية والموارد البشرية كي تؤدي ولايتها بشكل مناسب.

٨٥ - وفي آذار/مارس ٢٠١٧، نظمت المفوضية، بالتعاون مع التحالف العالمي وأكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، مشاوراً بين ممثلي هيئات المعاهدات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للنظر في نهج موحد تتبعه هيئات المعاهدات في التعامل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقام رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان في اجتماعهم التاسع والعشرين المعقود

حزيران/يونيه عام ٢٠١٧ باستعراض القضايا الرئيسية التي نوقشت خلال المشاورة والمجالات الممكنة لزيادة تعزيز التواصل بين هيئات المعاهدات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

جيم - آليات وعمليات الأمم المتحدة الأخرى

٨٦ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، دعا الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالشيخوخة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة لمبادئ باريس (أي المؤسسات من الفئة "ألف") إلى المشاركة في أعماله، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، سرت المفوضية مشاركة ثمان من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف"، والتحالف العالمي، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدورة الثامنة للفريق العامل المفتوح العضوية.

٨٧ - وفي آذار/مارس ٢٠١٧، شجعت لجنة وضع المرأة الأمانة العامة على أن تواصل نظرها في كيفية تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة تماما لمبادئ باريس، حيثما وجدت، وفقا للنظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٨٨ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، دعي التحالف العالمي إلى التحدث في حلقة نقاش أثناء انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة واستضاف، بالاشتراك مع مفوضية حقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي، مناسبة جانبية بشأن الآليات الدولية لحقوق الإنسان ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٨٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، تم اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأدى التحالف العالمي ببيان في المؤتمر.

٩٠ - ودعت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة من الفئة "ألف" إلى المشاركة والمساهمة في جميع مراحل إعداد اتفاق عالمي بشأن الهجرة، بما في ذلك المفاوضات الحكومية الدولية المؤدية إلى المؤتمر الدولي المعقود في عام ٢٠١٨.

خامسا - التوصيات

ألف - التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء

٩١ - تشجّع الدول الأعضاء على أن تنشئ مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ممتثلة لمبادئ باريس وأن تعزز هياكل المؤسسات القائمة واستقلالها حتى يتسنى لها تنفيذ ولايتها بصورة فعالة، مع مراعاة ما تقدمه اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من توصيات وما تسديه المفوضية من مشورة.

٩٢ - ينبغي أن تضمن الدول الأعضاء إسناد ولاية واسعة النطاق للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لحماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتزويد هذه المؤسسات بالسلطات الكافية للتحقيق في الادعاءات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك منحها أهلية زيارة أماكن الحرمان من الحرية.

- ٩٣ - ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل تزويد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالموارد البشرية والمالية الكافية والاستقلال الذاتي اللازم الذي يتيح لها الحرية في اقتراح وإدارة الميزانيات الخاصة بها وتعيين موظفيها.
- ٩٤ - ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل إضفاء الطابع الرسمي على عملية اختيار وتعيين واضحة وشفافة وتشاركية لأعضاء وموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- ٩٥ - ينبغي أن يتمتع أعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وموظفوها بالحصانة عند الاضطلاع بمهامهم بحسن نية. وتشجّع الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير اللازمة لحمايةهم من التهديدات والمضايقة. وينبغي التحقيق بصورة فورية وشاملة في أي قضايا تتعلق بادعاءات حدوث أعمال انتقام أو تخويف ضد أعضاء وموظفي المؤسسات، أو ضد الأفراد الذين يتعاونون أو يسعون إلى التعاون معهم، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.
- ٩٦ - ينبغي للدول الأعضاء مواصلة تقديم تبرعاتها المالية إلى المفوضية حتى يتسنى لها مواصلة تقديم دعمها عالي الجودة لإنشاء وتدعيم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وحتى توفر خدمات دعم الأمانة للتحالف العالمي واللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة له.

باء - التوصيات الموجهة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

- ٩٧ - ينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تسعى إلى التعاون المنتظم والبناء مع الهيئات الحكومية المعنية من أجل تعزيز إدماج قضايا حقوق الإنسان في التشريعات والسياسات والبرامج.
- ٩٨ - ينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تطوير التعاون مع منظمات المجتمع المدني وإضفاء طابع رسمي عليه ومواصلته، وينبغي لها تعزيز قدرات هذه المنظمات لتمكينها من المشاركة المحدية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- ٩٩ - تشجّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على المشاركة والمساهمة في المداولات الجارية في إطار آليات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، كل وفقاً لولايته، بما في ذلك في المناقشات الجارية بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- ١٠٠ - ينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تشارك في منع ومعالجة حالات الانتقام، وتشجّع على استحداث تدابير وآليات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ونشر معلومات عن ذلك.
- ١٠١ - ينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مواصلة التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والعمل على تنفيذ توصياتها.
- ١٠٢ - تشجّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مواصلة الدعوة إلى المشاركة المستقلة في آليات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠.

البيانات المقدمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان
(في الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ و حزيران/يونيه ٢٠١٧)

التاريخ	الجزء	البلد/المؤسسة
حزيران/يونيه ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال الخبير المستقل المعني بالميل الجنسي والهوية الجنسية	التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
حزيران/يونيه ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم	المعهد الوطني لحقوق الإنسان في شيلي
حزيران/يونيه ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم	مفوض (أمين مظالم) حقوق الإنسان في جمهورية أذربيجان
حزيران/يونيه ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيجيريا
حزيران/يونيه ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً	التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
حزيران/يونيه ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا
حزيران/يونيه ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال حلقة نقاش بشأن الأطفال والمراهقين المهاجرين غير المصحوبين وحقوق الإنسان	لجنة المساواة وحقوق الإنسان في بريطانيا العظمى (أيضا باسم لجنة أيرلندا الشمالية لحقوق الإنسان واللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان)
حزيران/يونيه ٢٠١٧	البند ٥ من جدول الأعمال مناقشة عامة	لجنة المساواة وحقوق الإنسان في بريطانيا العظمى (أيضا باسم لجنة أيرلندا الشمالية لحقوق الإنسان واللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان)
حزيران/يونيه ٢٠١٧	البند ٢ من جدول الأعمال حلقة نقاش بشأن الأطفال والمراهقين المهاجرين غير المصحوبين وحقوق الإنسان بيان بالفيديو	لجنة المساواة وحقوق الإنسان لبريطانيا العظمى
حزيران/يونيه ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال المقرر الخاصة المعني بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه بيان بالفيديو	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في دولة فلسطين
حزيران/يونيه ٢٠١٧	البند ٤ من جدول الأعمال جلسة تحاور مع لجنة التحقيق المعنية ببيروندي	اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في بيروندي
حزيران/يونيه ٢٠١٧	البند ٥ من جدول الأعمال تقرير المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان بيان بالفيديو	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك

التاريخ	الجزء	البلد/المؤسسة
حزيران/يونيه ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك
حزيران/يونيه ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في اليونان
حزيران/يونيه ٢٠١٧	البند ٦ من جدول الأعمال مناقشة عامة	التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
حزيران/يونيه ٢٠١٧	البند ٨ من جدول الأعمال مناقشة عامة	المعهد الوطني لحقوق الإنسان في شيلي
حزيران/يونيه ٢٠١٧	البند ١٠ من جدول الأعمال خبير من الأفراد بشأن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار	شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان
حزيران/يونيه ٢٠١٧	البند ١٠ من جدول الأعمال المناقشة المواضيعية السنوية بشأن التعاون التقني	التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
آذار/مارس ٢٠١٧	الفريق الرفيع المستوى المعني بتعميم مراعاة حقوق الإنسان	التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
آذار/مارس ٢٠١٧	الجزء العام	التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
آذار/مارس ٢٠١٧	البند ٢ من جدول الأعمال التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
آذار/مارس ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان	التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
آذار/مارس ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال حلقة النقاش الرفيعة المستوى التي تعقد مرة كل سنتين بشأن مسألة عقوبة الإعدام	لجنة حقوق الإنسان في الفلبين
آذار/مارس ٢٠١٧	الاجتماع السنوي بشأن حقوق الطفل الممتد يوما كاملا	لجنة حقوق الإنسان في الفلبين
آذار/مارس ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال الاجتماع السنوي بشأن حقوق الطفل الممتد يوما كاملا	مفوض حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي
آذار/مارس ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال الاجتماع السنوي بشأن حقوق الطفل الممتد يوما كاملا	اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان
آذار/مارس ٢٠١٧	المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء	اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان
آذار/مارس ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال الاجتماع السنوي بشأن حقوق الطفل الممتد يوما كاملا	المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب
آذار/مارس ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان	مفوض الحقوق الأساسية في هنغاريا
آذار/مارس ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان	مكتب المدعي العام لحقوق الإنسان في غواتيمالا

التاريخ	الجزء	البلد/المؤسسة
آذار/مارس ٢٠١٧	المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	مكتب المدعي العام لحقوق الإنسان في غواتيمالا
آذار/مارس ٢٠١٧	المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية	مكتب المدعي العام لحقوق الإنسان في غواتيمالا
آذار/مارس ٢٠١٧	المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	مكتب المدعي العام لحقوق الإنسان في غواتيمالا
آذار/مارس ٢٠١٧	المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار	مكتب المدعي العام لحقوق الإنسان في غواتيمالا
آذار/مارس ٢٠١٧	المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء	مكتب المدعي العام لحقوق الإنسان في غواتيمالا
آذار/مارس ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار	لجنة أيرلندا الشمالية لحقوق الإنسان
آذار/مارس ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار	مفوض (أمين مظالم) حقوق الإنسان في جمهورية أذربيجان
آذار/مارس ٢٠١٧	المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية	مفوض (أمين مظالم) حقوق الإنسان في جمهورية أذربيجان
آذار/مارس ٢٠١٧	المتمثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح	المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان
آذار/مارس ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال المقرر الخاص المعني بجرمة الدين أو المعتقد	مكتب المحامي العام (أمين المظالم) في جورجيا
آذار/مارس ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال المقرر الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية	اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في بروندي
آذار/مارس ٢٠١٧	البند ٤ من جدول الأعمال لجنة التحقيق المعنية بروندي	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في دولة فلسطين
آذار/مارس ٢٠١٧	البند ٧ من جدول الأعمال المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧	مكتب أمين المظالم في كولومبيا
آذار/مارس ٢٠١٧	البند ٢ من جدول الأعمال التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان
آذار/مارس ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال المناقشة السنوية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بيان بالفيديو	لجنة المساواة وحقوق الإنسان لبريطانيا العظمى
آذار/مارس ٢٠١٧	البند ٣ من جدول الأعمال المناقشة السنوية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بيان بالفيديو	

التاريخ	الجزء	البلد/المؤسسة
آذار/مارس ٢٠١٧	البند ١٠ من جدول الأعمال تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بيان بالفيديو	اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان
آذار/مارس ٢٠١٧	البند ١٠ من جدول الأعمال جلسة تحاور بشأن أوكرانيا	مفوض حقوق الإنسان للبرلمان الأوكراني
أيلول/سبتمبر ٢٠١٦	البند ٣ من جدول الأعمال حلقة نقاش رفيعة المستوى بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لصدور إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان	مفوض (أمين مظالم) حقوق الإنسان في جمهورية أذربيجان
أيلول/سبتمبر ٢٠١٦	تقرير الفريق العامل المعني بالحقوق في التنمية	مفوض (أمين مظالم) حقوق الإنسان في جمهورية أذربيجان
أيلول/سبتمبر ٢٠١٦	البند ٣ من جدول الأعمال الخبير المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان بيان بالفيديو	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا بالنيابة عن التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
أيلول/سبتمبر ٢٠١٦	البند ٣ من جدول الأعمال الخبير المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان	مكتب أمين المظالم في كوستاريكا
أيلول/سبتمبر ٢٠١٦	البند ٣ من جدول الأعمال المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا
أيلول/سبتمبر ٢٠١٦	البند ٣ من جدول الأعمال حلقة نقاش رفيعة المستوى بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لصدور إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان	التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
أيلول/سبتمبر ٢٠١٦	البند ٨ من جدول الأعمال مناقشة عامة بيان بالفيديو	التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
أيلول/سبتمبر ٢٠١٦	البند ٣ من جدول الأعمال حلقة نقاش رفيعة المستوى بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لصدور إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان	المعهد الدائم لحقوق الإنسان
أيلول/سبتمبر ٢٠١٦	البند ٣ من جدول الأعمال مناقشة سنوية لمدة نصف يوم بشأن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية بيان بالفيديو	اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان
أيلول/سبتمبر ٢٠١٦	حلقة نقاش بشأن الشباب وحقوق الإنسان بيان بالفيديو	اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان

التاريخ	الجزء	البلد/المؤسسة
أيلول/سبتمبر ٢٠١٦	البندان ٣ و ٥ من جدول الأعمال المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية وهيئة الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية بيان بالفيديو	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيوزيلندا بالنيابة عن التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
أيلول/سبتمبر ٢٠١٦	البند ٣ من جدول الأعمال حلقة نقاش بشأن الشباب وحقوق الإنسان	مفوض حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي
أيلول/سبتمبر ٢٠١٦	البند ٥ من جدول الأعمال مناقشة عامة	مفوض حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي
أيلول/سبتمبر ٢٠١٦	البند ١٠ من جدول الأعمال جلسة تحاور معززة بشأن بوروندي	اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في بوروندي

المرفق الثاني

مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدورتين الثانية والثالثة للاستعراض
الدوري الشامل (٢٠١٦-٢٠١٧)

الدورة السابعة والعشرون للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (٢٠١٧)

الدولة (حسب ترتيب الاستعراض)	المساهمة خطية في الموجز (بالصيغة المستخدمة) ^(١)	بيان شفوي إلى مجلس حقوق الإنسان أثناء اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل للبلد المعني (المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة "أ" فقط) ^(ب)
البحرين	نعم (الفئة بء)	..
إكوادور	نعم (الفئة ألف)	..
فنلندا	نعم (الفئة ألف)	..
الهند	نعم (الفئة ألف)	..
إندونيسيا	نعم (الفئة ألف)	..
المغرب	نعم (الفئة ألف)	..
هولندا	نعم (الفئة ألف)	..
الفلبين	نعم (الفئة ألف)	..
جنوب أفريقيا	نعم (الفئة ألف)	..
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	نعم (الفئة ألف)	..

الدورة السادسة والعشرون للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (٢٠١٦)

الدولة (حسب ترتيب الاستعراض)	المساهمة خطية في الموجز (بالصيغة المستخدمة) ^(١)	بيان شفوي إلى مجلس حقوق الإنسان أثناء اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل للبلد المعني (المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة "أ" فقط)
هايتي	نعم (الفئة ألف)	لم يتم الإدلاء ببيان
تيمور - ليشتي	نعم (الفئة ألف)	البند ٦ من جدول الأعمال (الدورة الرابعة والثلاثون لمجلس حقوق الإنسان) الاستعراض الدوري الشامل لتيمور - ليشتي
توغو	نعم (الفئة ألف)	البند ٦ من جدول الأعمال (الدورة الرابعة والثلاثون لمجلس حقوق الإنسان) الاستعراض الدوري الشامل لتوغو
أوغندا	نعم (الفئة ألف)	البند ٦ من جدول الأعمال (الدورة الرابعة والثلاثون لمجلس حقوق الإنسان) الاستعراض الدوري الشامل لأوغندا
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	نعم (الفئة ألف) ^(ج)	لم يتم الإدلاء ببيان

بيان شفوي إلى مجلس حقوق الإنسان أثناء اعتماد نتائج
مساهمة خطية في الموجز الاستعراض الدوري الشامل للبلد المعني (المؤسسات الوطنية
الدولة (حسب ترتيب الاستعراض) (بالصيغة المستخدمة)⁽¹⁾ لحقوق الإنسان من الفئة "أ" فقط)

زيمبابوي
البند ٦ من جدول الأعمال (الدورة الرابعة والثلاثون لمجلس
حقوق الإنسان)

الاستعراض الدوري الشامل لزيمبابوي

(أ) تدرج "نعم" فقط حيثما تقدم المؤسسات مساهمات خطية.

(ب) من المقرر النظر فيه في اجتماع مجلس حقوق الإنسان المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(ج) تغيرت لاحقا إلى الفئة باء.

المرفق الثالث

مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمل هيئات المعاهدات (أيلول/سبتمبر
٢٠١٦ - آب/أغسطس ٢٠١٧)

اللجنة	عدد الدول الأطراف التي استعرضت	عدد الدول الأطراف التي لديها مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان	مرات تقديم المعلومات	عدد الإحاطات
لجنة مناهضة التعذيب	١٨	١٦	٩	٩
لجنة القضاء على التمييز العنصري	٢٠	١٢	٦	٤
اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١٨	١٤	١٠	٦
اللجنة المعنية بحقوق الإنسان	١٩	١٩	١٢	-
اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	٢٧	٢١	١٥	٨
اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	٧	٥	٣	٢
لجنة حقوق الطفل	٢١	١٠	٧	٩
اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	٢٢	٢١	٩	٦
اللجنة المعنية بمجالس الاختفاء القسري	٥	٦	٢	-
المجموع	١٥٧	١٢٤	٧٣	٤٤